



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم الجغرافية

# دور التنمية البشرية المستدامة في مقاومة الفقر في العراق

بحث مقدم من الطالبة

مسار أمين شعلان

الى

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الجغرافية

بإشراف

# ا.م.د. حيدر عبود كزار

١٤٣٩هـ

٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا }

صدق الله العلي العظيم

(البقرة - ٢٦٩)



## شكر وتقدير

بكل الاحترام والتقدير يسرني أن أرفع أخلص كلمات الشكر والعرفان الى جميع اساتذتي في قسم الجغرافية الذين كانوا عوناً لي في انجاز كتابة بحث التخرج سائلة المولى عز وجل ان يحفظهم ويسدد خطاهم ويتفضل عليهم بالخير حيثما حلوا وارتحلوا.

## الاهداء

الى .....

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صل الله عليه واله وسلم)

الى .....

مثل الأبوّة الأعلى ... والدي العزيز

الى .....

حبيبة قلبي الأولى ... امي الحنونة

الى .....

الحب كل الحب ... اخوتي واخواتي

الى .....

كل من ساعدني في كتابة هذا البحث



ابن العم الغالي (علاء جميل)

خالي العزيز (محمود سرحان)

الى من سيرافقتي في حياتي خطيبي (عقيد كامل)

الى ..... صديقاتي وزملائي

الى كل من نساهم قلبي وذكرهم قلبي

الى من مهدوا الطريق امامي للوصول الى ذروة هذا العلم

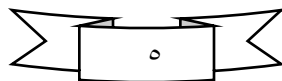
اهدي هذا الجهد المتواضع

### المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الاية
ج	الاهداء
د	شكر والتقدير
هـ	المحتويات
و	المقدمة
٢-٩	المبحث الاول : الدليل النظري والمفاهيمي للبحث
١٠-١٤	المبحث الثاني : اسباب الفقر
١٥-١٩	المبحث الثالث : دور التنمية البشرية المستدامة في التخفيف من الفقر

٢٠	الإستنتاجات
٢١	التوصيات
٢٢	المصادر

المقدمة



يعد موضوعي الفقر والتنمية البشرية المستدامة من الموضوعات التي اكتسبت أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونهما ترتبطان تلقائياً ويهتمان بشكل مركز بالمستوى المعاشي للعنصر البشري وكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع هذا المستوى المعاشي والنهوض به بشكل دائم.

ان الحقيقة التي لا يمكن ان تخفى على أحد، ان الاقتصاد العراقي يعاني جملة من المشاكل التي اوجدها الظروف التي مر بها تاريخه المعاصر. ومن هذه المشاكل ظاهرة الفقر التي كانت ولازالتتضعف حيث جسد هذا الاقتصاد مهددة وبشكل مخيف الأجيال القادمة.

يؤكد تقرير التنمية البشرية على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبشرية حيث ان (التنمية البشرية تتطلب نموا اقتصاديا لن يكون من الممكن تحقيق تحسين متصل في الأحوال البشرية عموماً)

ويؤثر الفقر على مستويات المشاركة السياسية، فالفقر عندما يقترن بالأمية لا يشجع المواطنين على المشاركة السياسية، ويؤدي الفقر إلى التبعية الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، كما تزداد الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية، ومن ثم انخفاض الدخل والاستثمار والادخار، وللفقير آثار الاجتماعية : ومنها زيادة حالات الطلاق، وانحراف الأحداث، وارتفاع مستويات الجريمة، التسول والتشرد، كما ينجم عنها انخفاض المستوى الصحي، والتعليمي والثقافي، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار العشوائيات التي بلغت نسبة سكانها (٧%) من مجموع سكان العراق .

## المبحث الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: مشكلة البحث .



تتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

١- ما الأسباب الحقيقية للفقير في العراق ؟

٢- كيف يمكن معالجة الفقر عن طريق التنمية البشرية المستدامة؟

**ثانياً: فرضية البحث .**

أدت العوامل السياسية والاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فضلاً عن سوء تخطيط سبل المعالجة الى تراجع كبير في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق وانتشار الفقر الذي ادى الى احداث صعوبة في تطوير حياة الانسان العراقي.

**ثالثاً: أهمية البحث**

تتبع أهمية البحث من كونه يتطرق الى موضوع مهم جداً وهو الأسباب الحقيقية التي تقف وراء انتشار الفقر بشكل مخيف في العراق في السنوات الأخيرة بالرغم من امتلاكه الكثير من الموارد والثروات الطبيعية ، والكيفية التي يمكن ان تعالج تلك المشكلات من خلال اعتماد المبادئ الأساسية للتنمية البشرية المستدامة .

**رابعاً: اهداف البحث**

- محاولة الالمام بمفاهيم التنمية البشرية المستدامة وأهدافها.

- كشف أسس التنمية البشرية المستدامة.

- توضيح مفاهيم الفقر ومعرفة أسبابه بالعراق.

-الوقوف على السبل الكفيلة لمعالجة الفقر من خلال التنمية البشرية المستدامة.

**خامساً: منهج البحث وهيكلته :**

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في معرفة الأسباب التي كانت وراء ارتفاع مستويات الفقر في العراق ، وقد تكون البحث من ثلاثة مباحث ، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للبحث ، أما المبحث الثاني فكان معرفة لاسباب الفقر في العراق ، في حين كان المبحث الثالث دور التنمية البشرية المستدامة في التخفيف من الفقر ، وكانت هناك مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر .

**سادساً : الحدود الزمانية والمكانية للبحث :**

يقع العراق بين دائرتي عرض ( ٢٩ ° ٣٧ ° ) شمالاً ، وخطي طول ( ٤٨ ° ٣٨ ° ) شرقاً ، أما موقعه بالنسبة للوطن العربي فهو يقع في الجزء الشمالي الشرقي ويطل على الحدود الشرقية له ، كما يحتل الركن الغربي من قارة

أسيا وبهذا المفهوم فان موقع العراق يعد موقعا وسيطا بين أقطار الخليج العربي من جهة والأقطار المطلة على البحر المتوسط من جهة أخرى ،ويعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ( العالم القديم ) ، وتتأخم العراق أربع دول عربية هي (الأردن،سوريا،السعودية والكويت) ودولتان غير عربيتان هما إيران وتركيا .

اما زمانيا فتمتد مدة الدراسة ما بين سنتي ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠١٨ .

خريطة (١)  
الموقع الجغرافي والفلكي للعراق



المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس رسم ١ : ١٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ .

## سابعا: مفاهيم ومصطلحات :

### ١- التنمية :

أدت شمولية مفهوم التنمية إلى اختلاف وجهات النظر في وضع تعريف جامع مانع لها ، وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، كما إن هذا المفهوم قد تأثر بشكل واضح وصريح بطبيعة القواعد والمنطلقات الفلسفية والفكرية وحتى الأيديولوجية للجهات التي تبنت التنمية ، ولكن هذا لا ينفي انعدام وجود قواسم مشتركة أو روابط ومدخلات يمكن من خلالها تحديد المفهوم الموحد للتنمية ، ولعل هذا الرابط هو الإنسان الذي يمثل الهدف الرئيس للتنمية وغايتها<sup>(١)</sup> .

شهدت التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولاً في مفهومها وشمولها وأهدافها، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بحالتها أم مداها الزمني (مرحلياً أو مستداماً) ، إذ شهد هذا المفهوم تحولاً كبيراً فيما يتعلق بحالتها

ك مفهوم من التنمية والنمو الاقتصادي ليفسح لنفسه المجال النظري والتطبيقي الخاص بالتنمية، ثم يتنازل عن مكانته لمفهوم التنمية الاجتماعية ثم التنمية الشاملة ، كما تحول هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستويات معيشتهم وتقليص الفقر والحد من سوء توزيع الدخل الفردي ونشر الرفاه وحسن توزيع نتائج هذه التنمية علي مناطق الدولة المختلف<sup>(٢)</sup> ، ثم إلى مفهوم التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الجيل الحالي مع مراعاة حاجات الأجيال المقبلة ، فالتنمية في جوهرها عملية تغيير يقوم بها الإنسان للبيئة التي يعيش ويمارس نشاطاته فيها ، من اجل استثمارها بشكل امثل متزامناً في الوقت ذاته بالمحافظة على مكوناتها متوقفاً بذلك على ما يتوفر في هذه البيئة من إمكانات وما يمتلكه الإنسان من قدرات .

يمكن تحديد الأبعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية ، التي تطورت بتطور المفهوم وهي :

- ١- يؤكد المفهوم الحديث للتنمية على تحسين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وفي تطوير التقنية التي يسخرها الإنسان في خدمة أهداف التنمية.
  - ٢- تحسين الخدمات المجتمعية ( الصحة والتعليم والترفيه والبنى التحتية ) .
  - ٣- تحسين مستوى الدخل للأفراد والتوزيع العادل والمتوازن من اجل رفع المستوى المعاشي والحد من الهجرة والاستثمار الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية.
  - ٤- المحافظة على البيئة وحمايتها من مخاطر التلوث .
  - ٥- تنمية الريف وتقليل الفوارق بينه وبين المراكز الحضرية<sup>(٣)</sup>.
- هناك مجموعة من القيم الأساسية التي حددت المعنى الواسع للتنمية ، التي لا يمكن للدولة بدونها إن تحقق

التنمية ومنها :

- توفير الحاجات الأساسية لسكان الدولة من مسكن وملبس وغذاء وتعليم .

- الاستقلالية وعدم التبعية بكل أشكالها ، إذ لا يمكن لأية دولة أن تكون قادرة على تنمية وتطوير قطاعاتها في حالة افتقادها للسيادة الداخلية والخارجية .

- التخلص من مظاهر الفقر والتخلف والجهل والفساد الإداري والمالي والسياسي<sup>(٤)</sup>.

تعد التنمية من أهم القضايا الجغرافية في الوقت الحاضر ، إذ إنها حظيت بأهتمامات الجغرافيين المعاصرين، ومثلت محور اجتهاداتهم العلمية والبحثية ، فمن خلال استعراض بعض التعريفات التي وضعت للتنمية نجد إنها وصفت بـ(عملية حسن استغلال عناصر البيئة الطبيعية ومكونات البيئة البشرية في تناغم وتجانس متلازمين بما يحقق أهداف التنمية في الوفاء بأحتياجات المجتمع الأساسية والترفيه من المنظور الآني والمستقبلي ) ، وبتعريف آخر للتنمية هي ( عملية التفاعل الايجابي والمتناغم بين الإنسان وبيئته لخدمة المجتمع ) ، وإنها أيضاً ( عملية الارتقاء بالمكونات الجغرافية المتاحة وتعظيمها سواء أكانت مكونات طبيعية أو بشرية في ثنائية متكاملة متوازنة بما يخدم حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية ) ، وهي (عملية تغيير ببناء آمن لصالح الإنسان ولحسابه وفاءاً لأحتياجاته المختلفة)<sup>(٥)</sup>.

كما تعني التنمية من وجهة نظر الجغرافيا إنها أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم او منطقة ما لتحقيق رفاهية سكانه ، ولما كان توزيع الموارد وطرق استغلالها يختلف من مكان إلى آخر فان ذلك ينعكس عل تفاوت المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم ويتسبب ذلك في ظهور التباين الإقليمي وهو احد الأهداف التي يسعى الجغرافي دائما إلى إبرازها ، وبذلك فان جغرافية التنمية ليست أداة لجمع المعلومات عن سطح الأرض ، وإنما هي علم هادف يرمي الى الحصول على نتائج أصيلة تتفق مع المفهوم المتطور الحديث للجغرافيا ، وبذلك فهي تشمل توزيع الظواهر وتعليلها ثم ربطها من اجل العلاقات بين ظاهرة جغرافية وأخرى<sup>(٦)</sup>.

٢- التنمية البشرية : يعد ظهور مفهوم التنمية البشرية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي والمقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقطة تحول مهمة في الفكر التنموي من حيث المعالجة ، فإذا كان مفهوم تنمية

الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي ، ووقوف قياسه كمياً ضمن مؤشرات توقع الحياة عند الميلاد ومعدل أمية البالغين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي ، فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية وفق المؤشرات السابقة ، بل تمتد مؤشراتها أبعد من ذلك ، ولهذا جاء تركيز المفهوم الجديد للتنمية البشرية لكي يكون أكثر شمولاً واتساعاً من حيث التوجهات والأهداف ، وفقاً للعناصر الآتية (٧) :

أ- التنمية البشرية هي توجه يهدف الى توفير فرص حياتية أفضل للناس مرتكزة على ثلاثة أهداف رئيسية هي (حياة أطول وأكثر صحة، تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة، إتاحة مستويات معيشية مرتفعة) .

ب- لا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل والامتثال لمبادئ حقوق الإنسان .

ت- تهدف التنمية البشرية الى تعميق الفعالة لدى صناع القرار حول ضرورة التفريق بين التنمية كمشروع متكامل وبين النمو الاقتصادي المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون التفكير بكيفية توزيعه .

ث- ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنذ إصدار تقريره الأول للتنمية البشرية في العام ١٩٩٠ ، على أن الهدف النهائي لتحقيق التنمية البشرية هو توسيع خيارات البشر ، وهذه الخيارات لانهاية غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية . ومن ثم تصبح التنمية البشرية توجهها إنسانياً للتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة حتى يشعر الإنسان بأنه فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من ثمار التنمية بدون مشاركة حقيقية وفاعلة.

### ٣- التنمية البشرية المستدامة:

برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مشكلة من استراتيجيات التنمية البشرية ، كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه من قبل

مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة منذ سنة ١٩٩٢ م ، فالتنمية البشرية هي (عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس) وهذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، اما من حيث التطبيق، فقد تبين انه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة : هي ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة ، ولا تنتهي عند هذا الحد ، فهناك خيارات اضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى فرص الابداع واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الانسان<sup>(٨)</sup>.

ومع نضوج مفهوم التنمية البشرية بدا البرنامج الانمائي يطرح مفاهيم مكملة ومنها مفهوم التنمية المستدامة التي وصفت بانها تنمية مواءمة للناس ومواءمة للطبيعة، وهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة وللتعامل الاجتماعي ولإعادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة<sup>(٩)</sup>.

يستند مضمون التنمية البشرية المستدامة الى فكرة ضمان فرص العمل للاجيال المقبلة ، أي الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الانمائية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة ، فهي تنمية لا تولد فقط نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وقد اضافت الى ابعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو راس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية او المقبلة<sup>(١٠)</sup>.

#### ٤ - مفهوم الفقر

يشير الفقر اصطلاحاً الى الافتقار بمعنى العوز وقد تعارف الناس على استخدام مصطلح الفقر لوصف العوز المادي الذي يشير الى ان الانسان يعيش دون كفاية بدرجات قد يصل فيها سوء التغذية والمجاعة والهلاك ولكن في الحقيقة أن الفقر ظاهرة تشير الى حياة الناس بجميع عناصرها<sup>(١١)</sup>.

المبحث الثاني

اسباب الفقر



اصبح الفقر في العراق اليوم سمة بارزة على الرغم من الموارد الكبيرة و الثروات الطبيعية التي يمتلكها ،  
يمكن ان تتعدد الأسباب التي تضغط على الانسان وتحيله الى مستوى الفقر او تجعله عاجزاً عن تلبية احتياجاته ،  
ومن تلك الأسباب:

### ١- بنية الاقتصاد العراقي.

شهد الاقتصاد العراقي في اواسط السبعينيات ارتفاع كبير في موارده النفطية ، وانعكس ذلك ايجاباً على وضع  
الاقتصاد الوطني بصورة نسبية ، وصاحب ذلك تعنياً كاملاً على الإيرادات النفطية وتجاهل لحق المواطن في  
معرفة مفردات الموازنة، وتمتع القطاع العام بدعم حكومي سخي وهيمنة كاملة على الاقتصاد على حساب القطاع  
الخاص، وبسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للإنفاق على المشاريع الاقتصادية ( خلال عقد السبعينيات ) وجدت  
الحكومة نفسها قادرة على الانفاق لتعزيز مكانتها السياسية أقليمياً ودولياً وذلك بتقديم المنح والمساعدات الخارجية  
(وبالأخص لدول عدم الانحياز) وبناء الترسانة العسكرية حتى وصل الامر الى ان وصف العراق برابع الجيوش في  
العالم من حيث العدة والعدد<sup>(١٢)</sup>.

وجد العراق نفسه بعد سنة (٢٠٠٣م) امام انهيار كامل للبنى التحتية للاقتصاد بما في ذلك البنى التحتية  
النفطية، وتم اعطاء الاستثمارات النفطية الاولوية لما لها من اهمية في تغذية المرافق الاقتصادية الاخرى، ورغم ان  
الفلسفة الجديدة للاقتصاد العراقي مختلفة جذرياً عن الماضي، الا ان الممارسات الحالية لا زالت متأصلة بالسابق ،  
وبرز ذلك واضحاً من خلال مراجعة اداء الاقتصاد العراقي منذ سنة (٢٠٠٣م) ، اذ انه رغم تحسن هيكل الاقتصاد  
العراقي متمثلاً بارتفاع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية (بالنسبة لقطاع النفط) في الناتج المحلي الاجمالي الا  
ان نسبة تلك المساهمة لا تقل عن (٥٠%) ، ولا زال يمول الموازنة العامة بأكثر من (٩٢%) ، وبقيت تبعية  
الاقتصاد للنفط شاخصة متمثلة بالارتباط الشديد بين الإيرادات النفطية والانفاق العام وقيمة الناتج المحلي الاجمالي،  
وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالازمات المالية للدول الصناعية ، اذ انعكست الازمة المالية سلباً في سنة (٢٠٠٨م)  
من خلال هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي<sup>(١٣)</sup> .

ان هيكل الناتج المحلي الاجمالي لا زال يعاني من ضعف مساهمة القطاعات الاخرى (الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات) ، ومع زيادة الناتج المحلي السابق ارتفع الانفاق العام من (٣٠.٨٣) مليار دينار سنة ٢٠٠٥ ، الى (٦٤.٣٥) مليار دينار سنة ٢٠١٠ ، اي بمعدل نمو مركب يعادل (١٣%) لنفس المدة ، وكانت نسبة الانفاق التشغيلي (٧٠%) من الموازنة الاتحادية وهو اكبر انفاق استثماري والذي يمثل (٣٠%) في حينه يرى البنك الدولي في تقريره عن الآفاق الاقتصادية للعراق في سنة ٢٠١٧م ، أنه من المتوقع أن تتحسن الآفاق الاقتصادية للعراق إذا توفرت بيئة أمنية مؤاتية، واستمرت جهود ضبط أوضاع المالية العامة، ومن المنتظر أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي في المستقبل بعد ثلاثة أعوام من الانكماش، وذلك بفضل تحسّن الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق الاستثماري غير النفطي، بيد أن التوقعات تشير إلى إن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سينكمش بنسبة (٣%) في ٢٠١٧ بسبب انخفاض متوقع نسبته (٦%) في إنتاج النفط<sup>(١٤)</sup>.

## ٢- ضعف مساهمة القطاع الخاص:

هيمن القطاع العام قبل سنة (٢٠٠٣م) على مجمل النشاط الاقتصادي ، اذ تحجّم دور القطاع الخاص وتضاءلت مشاركته الا بحدود ضيقة ، الامر الذي ظهر جلياً على الحياة الاقتصادية في العراق ، وعلى الرغم من تغيير فلسفة الادارة الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق ، الا ان هذا الدور لم يصل الى ما كان يخطط اليه بسبب طبيعة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والامنية وتوقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة والمملوكة لهذا القطاع ، وفي اطار السعي الحثيث لزيادة فاعلية القطاع الخاص لاصلاح الاقتصاد العراقي تم اصدار قانوني الاستثمار (١٣٣٩) لسنتي (٢٠٠٣م و٢٠٠٦م) من اجل استقطاب رؤوس الاموال والخبرات الاجنبية ، اذ عملت هذه على زيادة الاستثمارات الداخلة الى العراق وارتفعت من (٣٠٠) مليون دولار سنة (٢٠٠٣م) الى (٥١٥) مليون دولار سنة (٢٠٠٥م)، غير ان ما حصل هو عدم نجاح تلك الخطط لاسباب عديدة هي :

١- ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص .

٢- سيطرة الدولة وشرافها شبه المباشر على القطاع الخاص من خلال شبكة من التعليمات والضوابط التي كانت تضعها الدولة .

٣- هيمنة الدولة على السياسات المصرفية واحتكارها للنشاط المصرفي ، الا في نطاقات محدودة وما يحول دون اداء دوره في تعبئة مدخرات الافراد بغية استثمارها في مشروعات كبيرة<sup>(١٥)</sup>.

### ٣- طبيعة الفساد وانتشاره.

تعد ظاهره الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية ، اذ أخذت تتخر في جسم مجتمعاتها بدءاً بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تتطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات اعمار أو إعادة اعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها ، وفي العراق هي حالة غير عادية بكل المقاييس، فهي مستشرية في كل أوساط أجهزة الدولة<sup>(٤)</sup>.

هناك عدة اسباب ادت الى استفحال الفساد اكثر من ذي قبل يمكن تلخيصها بالاتي :

١- الفراغ السياسي الذي شهده العراق سنة ٢٠٠٣ و ما بعده ، اذ انهارت وبشكل شبه كامل

الدولة ومؤسساتها وسادت حالة من الفوضى والصراع على السلطة والعنف والافتتال الداخلي والتهجير القسري وسادت الجريمة باشكالها المختلفة دون وجود اي رادع قانوني او اخلاقي او ديني.

٢- المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق وما انطوت عليه من سيادة مفهوم الدولة الرخوة غير القادرة على فرض سلطة القانون ، ما جعلها ارضاً خصبة لاستشراء الفساد وتمدده في مفاصل مهمة من الدولة العراقية الجديدة .

٣- ضعف القضاء وعدم استقلاليته وافتقاره الى الشفافية والمساءلة على صعيد الواقع العملي<sup>(١٦)</sup>.

### ٤- المشكلات السياسية والوضع الامني غير المستقر .

ادت المشكلات السياسية المزمنا الى غياب التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق ، فبسبب التعددية الحزبية

سواء تلك التي في الحكم او خارجه وعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس ذلك على عدم الاستقرار الامني ومن ثم

التقاطع والتضاد في المصالح الحزبية مما أدى الى تعطيل القوانين التي تساهم في تحريك عجلة التنمية ، كما قادت الى عدم امتلاك الرؤية الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع ادارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي افة الفساد بصوره المختلفة واللجوء في كثير من الاحيان الى الحلول الترقيعية والارتجالية الانية لبعض الحالات مما ادت الى نتائج سلبية على مجمل هيكل الاقتصاد العراقي<sup>(١٧)</sup> .

ان النهج التوافقي متعدد الاطراف في عمل السلطة التشريعية وتشكيل الحكومة واتخاذ القرارات قد اصاب الاقتصاد والتنمية بالكثير من الضرر ، ومن الصعب الحكم على جدارة التنمية للنظام السياسي العراقي الجديد استناداً الى تجربة السنوات السابقة ، لان الوضع الامني الغير مستقر قد استحوذ على اهتمامات الطبقة السياسية بشكل واضح ، كما ان تحاشي الناس للمخاطر في ظروف العنف الدموي لا بد ان يعيق الاداء الاقتصادي ويشله ، فانطلاق الاقتصاد وازدهاره يتطلبان بلا شك سيادة القانون والضبط ، وكلاهما يقتضيان قوة الحكومة الفعلية وفرض هيبتها على كامل ارضه وسمائه ومياهه ، المستمدة اساساً من قدرتها على الردع والدفاع<sup>(١٨)</sup> .

## ٥- الحروب وديونها .

شكلت المديونية الخارجية للعراق الى انهيار المركز المالي له ، والتي بسببها تحول العراق من دولة ذات فائض في الاحتياطات النقدية بداية ثمانينيات القرن الماضي الى دولة تجاوزت ديونها (١٢٠) مليار دولار ، وهي كابح ومحدد رئيس لقدرة الدولة على احداث تنمية ملموسة في البلد ، الامر الذي جعل تسوية هذه الديون ينطوي على كثير من التدخل السياسي والاقتصادي ، اي بمعنى ان الدولة التي توافق على شطب ديونها تطالب باداء دور اكبر في صياغة المستقبل السياسي والاقتصادي للعراق<sup>(١٩)</sup> .

وقد درج النظام السابق على اخفاء الحقائق الرقمية وتزويرها واظهار ما يناسبه منها، اذ كانت ارقام المديونية العراقية من الاسرار التي حرص على اخفاءها وانما تعتمد بعثرتها وتوزيع مسؤولية ابرام الديون على العديد من المؤسسات الرسمية والاهم من ذلك الشبه رسمية ، ولم يكن البنك المركزي العراقي وهو الجهة الوحيدة كما هو الحال في كل

انحاء العالم يمك الحسابات ويستلم القروض ويدير استخدامها ، فمعظم الديون الثقيلة التي استلمها لتمويل الحرب مع ايران لم تمر بالبنك المركزي الذي لا يعلم من سجلاته عنها القليل او الكثير ، فبعضها كانت تمويل شراء اسلحة كانت تصل الى العراق دون ان يعرف احد مصدر تمويلها<sup>(٢٠)</sup> .

تفاقت مشكلة المديونية الخارجية على العراق جراء حرب الثمانية سنوات مع الجارة ايران ثم احتلال الكويت وفرض الحصار الاقتصادي ، كما فرضت على العراق تعويضات جراء الحروب مع دول الجوار ، اذ تم استقطاع ما نسبته (٥%) من اجمالي الإيرادات النفطية سنوياً التي توضع في صندوق التعويضات لتقدم الى الكويت كتعويضات عن الخسار التي لحقت بها فيما مضى ، وتمثل هذه التعويضات احدى القنوات التي تتسرب وتستنزف منها موارد العراق المالية وترهق الاقتصاد العراقي المتعب ، والشئ الملفت للنظر في هذه الديون انها خصصت للانفاق العسكري والاعراض الاستهلاكية التي بلغت ما يقارب (٤٢) مليار دولار سنة (١٩٩١م) ثم ارتفعت فيما بعد لتصل الى ما يقارب (١٢٥) مليار دولار سنة ٢٠٠٣م، بفعل تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها<sup>(٢١)</sup>.

تعد هذه الديون واحدة من الاشكاليات والتحديات في مسار النمو والتنمية وتعمق العجز في ميزانية الدولة التي تعاني اصلاً من عجز كبير ، مما اجبرها على اللجوء والاعتماد على القروض والمنح من الدول الاجنبية والعربية .

### المبحث الثالث

#### دور التنمية البشرية المستدامة في التخفيف من الفقر

ان الفرق بين منهج التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ينطوي على ما يقدمه أي من هذين المنهجين لتلبية احتياجات الاسرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك فان هدف التنمية الاقتصادية يتضمن احداث تغيرات وتطورات في دور ووظائف الاسرة بل تعتبرها في أحسن الأحوال مؤسسة اجتماعية بشكل جزء إيجابي او سلبي من الإطار الذي تتخذ فيه القرارات الاقتصادية وفقا للمعايير الاقتصادية والمقبولة (٢٢).

ترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع ، وفي هذه الحالة سينقسم المجتمع الى قسمين الأول هم الفئة الذين يمتلكون والثانية الذين لا يمتلكون وان هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بطريقة تبدو منطقية وهي : تفشي الفقر في مجتمع من المجتمعات يقف عثرة امام تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، فالأخيرة وسيلتها وهدفها وغايتها (الانسان) وتوفير فرص الحياة الكريمة ولأجياله القادمة وطالما ان الانسان في ظل ظروف معينة لم يحصل على تلك الفرص فان تنمية البشرية المستدامة ستفشل في تأمين الوسيلة وتحقيق الهدف والغاية(٢٣).

توجد علاقة تبادلية قابلة للتجدد بين عناصر التنمية البشرية المستدامة والفقر ، فعلى سبيل المثال وفي أحد الأوجه المعبرة عن هذه العلاقة نجد ان ظهور حالات الفقر لها اثار بيئية واجتماعية خطيرة ، اذ يزداد عدد الفقراء الذين يبحثون عن فرص العيش التي تشكل خطرا على الغابات والتربة والمصائد السمكية(٢٤).

ان تبني الحكومة العراقية لأي استراتيجية تنموية ستهدف للقضاء على الفقر لا يمكن ان يتم الا من خلال رفع أداء مؤشرات التنمية المستدامة ويتطلب ذلك :

أ- تخفيض نسبة البطالة:

ان تطبيق استراتيجية تقضي على الفقر في العراق ينبغي ان تنطلق من أسس رصينة تأخذ بنظر الاعتبار معالجة الأسباب البنيوية للبطالة ومعالجة أسباب نقص العمل للقوى العاملة وتنويع الاقتصاد العراقي يمتد الى قطاعات كثيفة الايدي العاملة، ويجب ان تستهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض وتوفير فرص عمل اقتصادية للمناطق الريفية الفقيرة<sup>(٢٥)</sup>.

هناك إجراءات عدة يمكن اعتمادها لغرض تخفيض او الحد من ظاهرة البطالة ومن أبرزها: .

١. تبني برامج تدريبية ودعمها من قبل الدولة لاكتساب الخبرة والمعرفة للعاطلين عن العمل لتوليد الدخل وزيادتها.

٢. إعادة اعمار القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحروب، التي تخلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض معدلات البطالة.

٣. زيادة حجم الاتفاق الحكومي من اجل تصحيح الاختلال في الميزان المالي، اذ يعمل الاتفاق الحكومي على خلق فرص للعاطلين إضافة الى زيادة حجم الاستهلاك والاستثمار وتوفير النقود اللازمة.

٤. على كل مسؤول سياسي او اداري العمل على توفير فرص عمل في دائرة وتقليل الروتين لزيادة الاستقرار الاجتماعي.

٥. منح اعالات البطالة والحفاظ على مشروع الضمان الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم.

٦. إعادة النظر بسلم الرواتب والأجور من قبل الدولة بين الحين والآخر، والعمل على جعلها متوافقة مع ارتفاع وانخفاض معدلات الأسعار<sup>(٢٦)</sup>.

ب- زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يتم ذلك عن طريق تبني سياسات تجديد رأس المال البشري والهيكل الأساسية وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية، اذا يجب توفير البنى الأساسية للاستثمار والنمو وتقليص كلفة الإنتاج التي ستؤدي حتماً الى زيادة حجم الإنتاج المحلي الإجمالي في نهاية الامر.

ان زيادة حجم الإنتاج المحلي الإجمالي كونه مؤشراً للنمو الاقتصادي يستدعي تحقيق:

١. زيادة حجم الإنتاج للبلد بما فيه زيادة حجم الإنتاج النفطي وإيراداته.
٢. العمل وبكل الإمكانيات المتاحة لخفض معدلات البطالة وأخالانساء الى سوق العمل مع الحرص على الحد من العمالة الناقصة في القطاع العام.
٣. عدم استخدام الموارد النفطية لتمويل الانفاق العام فحسب بل يجب توظيفها لتحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة. اذ ان اتباع استراتيجية لتنمية راس المال البشري وبناء البنى التحتية يؤدي الى دعم النمو الاقتصادي المستدام للبلد.
٤. توسيع مساهمة القطاعين الخاص والعام لدورهما الكبير في توفير فرص العمل للعاطلين.
٥. زيادة حجم الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية في البلد للقطاعين الحكومي والخاص سواء كان محلياً ام تجارياً<sup>(٢٧)</sup>.

#### ج- تحسين مستوى التعليم:

يعد العلم أحد الركائز الأساسية والهامة لأي بلد، وان تحديد النظام التعليمي يلعب دوراً في ازدهاره ونجاحه مما يعكس عن المجتمع بالخير ونتيجة لذلك يتطلب إقامة نظام تعليمي بعيد عن التلقين والكم المعلوماتي واتباع اساسيات صحيحة مع تلبية حاجات العصر او النظر بكل المناهج التعليمية وطرق التدريس وغيرها<sup>(٢٨)</sup>.

ان تحسين قوى التعليم ورفع مستواه يتطلب بناء استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:



١. تطوير وتغيير كافة المناهج لكافة المراحل الدراسية وذلك لان رداءة التعليم الثانوي يلعب دوراً هاماً على المراحل اللاحقة في التعليم.

٢. استخدام اللغة الإنكليزية والفرنسية في جميع المدارس بشكل مكثف ومستحدث.

٣. تدريب وتطوير الكادر التعليمي وبأساليب حديثة وعلمية في داخل البلد وخارجه.

٤. وضع استراتيجية لتعليم الكبار .

٥. العمل على تدريب المرأة وزيادة مشاركتها.

٦. تشريع قانون الزامية التعليم حتى الصف الثالث متوسط.

٧. جعل العلاقة وثيقة بين أولياء الأمور والمعلمين لنشر ثقافة التعليم الالزامي.

#### د- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة:

ان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مجال الاستثمار يعمل على خلق موارد مالية تسرع من عملية التنمية، أي تزيد من التراكم الرأس مالي، وتزيد قدرة الاقتصاد على انتاج السلع الضرورة، مع الاهتمام بحق الأجيال القادمة في استخدام هذه الموارد النفطية مع تلبية احتياجات الأجيال الحالية، ويتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية خلال استصلاح الأراضي الزراعية والاعتماد على الأساليب الزراعية الحديثة المتطورة وتشجيع الصناعات الخفيفة والحرفية بالاعتماد على الموارد والإمكانات المحلية المتوفرة بما فيها القوى البشرية الماهرة وهذا بدوره يؤدي الى :

١. خفض معدلات التضخم والقضاء عليه نتيجة زيادة العرض السلعي.

٢. اللجوء الى الصناعات الأكثر تطوراً والصناعات الثقيلة مستقبلاً.

٣. خفض معدلات الفقر وذلك بسبب استخدام الموارد المحلية وتشغيل ممن لا يمتلكون الخبرة والمهارة والتي تؤدي

الى زيادة معدل الدخول للأفراد واستهلاك المنتجات المصنعة الاستهلاكية والتي تؤدي الى خفض أسعار منتجاتها

والتي سوف تحقق في النهاية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

٤. التشابك الصناعي والقطاعي وتعميق الروابط الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي يؤدي

في النهاية الى زيادة الوفورات الخارجية بما تزيد من قيمة المضاعف (٢٩).

#### هـ - تحسين المستوى الصحي :

ان تحسين المستوى الصحي والخدمات المقدمة مع الاخذ بنظر الاعتبار الوقاية من العلاج في العراق

خصوصاً شريحة الفقراء يستدعي:

١. توفير اعداد كافية من الكوادر الصحية في المراكز الصحية.

٢. بناء مراكز صحية وتجهيزها بكافة المستلزمات في المناطق النائية والبعيدة.

٣. زيادة عدد العيادة المتنقلة وخاصة في المناطق النائية.

٤. صرف بطاقات صحية لذوي الدخل المحدود لتلقي العلاج المطلوب للحالات المرضية المستعصية.

ان تحسين المستوى الصحي لعموم العراقيين وخاصة الفقراء منهم يقتضي تحسين الخدمات المقدمة كتوفير

المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لتحسين حياة الفقراء وخاصة النساء الفقيرات، وعمدت الدولة توسيع

المشاريع من اجل وصول الماء الصالح للشرب الى المناطق الفقيرة ومد شبكات الصرف الصحي (٣٠).

الاستنتاجات :

١- يلقي مفهوم التنمية البشرية المستدامة قبولاً واستخداماً دولياً واسعاً منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتعدد تعاريفها، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية البشرية المستدامة، يتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدولة وكذلك استعداد لدى المجتمعات والافراد لتحقيقها.

٢- لا تتوفر إحصائيات عن الفقر في العراق في الماضي إلا أن بعض الدراسات توصلت إلى أن الفقر المطلق في العراق للأعوام ١٩٨٨ و١٩٩٣ و٢٠٠٧ بلغ (٢٧، ٨١.٣، ٣٦.٦%) على التوالي، وفي عام ٢٠١٢ انخفضت نسبة الفقر في العراق إلى (١٨.٩%) ثم ارتفعت عام ٢٠١٤ إلى (٢٢.٥%).

٣- ظهرت أعلى نسب للفقر في المحافظات الجنوبية (ميسان، والبصرة، وذي قار)، والمناطق المتأثرة بسيطرة داعش وهي (نينوى والانبار وصلاح الدين وديالى)، وقد شهدت المحافظات التي تأثرت باحتلال داعش الإرهابي بعد عام ٢٠١٤، ارتفاعاً في نسبة الفقر، إذ بلغت (٤١%) بعد أن كانت (٢٠%)، وارتفعت في محافظتي كركوك، وديالى إلى (١٨%) في حين انخفضت في محافظات الجنوب إلى (٥.٣%)، وفي محافظات الوسط (١٧%)، عام ٢٠١٥.

٤- أسهم الخلل وعدم التوافق بين سوق العمل ومخرجات التعليم في ضعف إنتاجية العمل واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية.

٥- وللأسف عدة أسباب منها الحروب مع دول الجوار التي أدت إلى تدهور في أوضاع السكان لاسيما الحدودية في الوسط والجنوب

التوصيات:

١. تبني استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة يشارك في بنائها كل الجهات والمؤسسات وافراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة، والمتأثرين بنواحيها على المدى القصير والبعيد.
٢. ان العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات، الامر الذي يستوجب تكثيف البحوث والتوسيع في اشترك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا التنموية الناشئة الى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وضع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.
٣. تدعيم ركائز ((التنمية البشرية المستدامة)) التي ترعى الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية فلا فقير مع ((الاستدامة التنموية)) ولا تنمية مستدامة في ظل ((الفقر)).
٤. توفير قاعدة بيانات عن الفقر بشكل دوري، وإنشاء مركز للبحوث يعنى بشؤون الفقر .
٥. رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بدعم مستلزمات الإنتاج، وتنمية الأنشطة الزراعية، استصلاح الأراضي، فضلاً عن توزيع الأراضي ذات الملكية العامة على الكفاءات المحلية بنظام التأجير الميسر.
٦. وضع سياسة سكانية واضحة للحد من النمو السكاني، وقيام مشاريع إسكانية جديدة للفقراء .
٧. تشجيع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، وتعزيز القدرة على تحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة .